

الزواج المبكر للفتيات في الإمبراطورية الرومانية (27 ق.م - 192م)

محمد عبد القادر بن صلاح

قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة مصراتة، دولة ليبيا

ملخص البحث

يتناول هذا البحث ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الإمبراطورية الرومانية بوصفها ممارسة اجتماعية مستقرة، تشكلت في تداخل بين القانون والعرف وبنية الأسرة والاقتصاد والتصورات الصحية، وتبرز أهمية الدراسة في أنها لا تقف عند تحديد السن أو وصف الظاهرة، بل تكشف كيف اشتغلت السلطة الأبوية وآليات الشرف والعذرية والمهر وطقوس العبور في إنتاج الزواج المبكر وإدامته، بما يجعلها مدخلاً لفهم بنية المجتمع الروماني ونظراته إلى موقع الفتاة داخل العائلة، يهدف البحث إلى تتبع الإطار القانوني لأهلية الزواج ومعياري البلوغ والرضا، وتحليل دور الأسرة والمهر والفروق الطبقية، وبيان علاقة العذرية بالضبط الاجتماعي، ورصد ما ورد في المصادر الطبية والجنازنية عن الحمل المبكر وآثاره، وتتمثل إشكالية الدراسة في تفسير استمرار الزواج المبكر رغم إبراز القانون لعنصر الرضا ورغم وجود تحذيرات طبية من مخاطر الحمل في سن صغيرة، بما يطرح سؤال العلاقة بين النص القانوني والواقع الاجتماعي، اعتمد البحث على المنهج التاريخي بتحليل النصوص القانونية والفقهية والأدبية، وقراءة الشواهد المادية كالنقوش الجنازنية، وربطها بالسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتخلص النتائج إلى أن الرضا ظل شرطاً نظرياً تحكمه موازين القوة داخل الأسرة، وأن معيار الأهلية ارتبط بالبلوغ والخصوبة لا بالنضج، وأن المهر والعذرية والتحالفات الطبقية أسهمت في دفع الظاهرة، بينما بقي تأثير التحذيرات الطبية محدوداً أمام ثقل العرف والسلطة الأبوية.

الكلمات المفتاحية: الإمبراطورية الرومانية، الزواج المبكر، السلطة الأبوية، المهر، العذرية، طقوس العبور.

Early Marriage of Girls in the Roman Empire (27 BC – 192 AD)

***Mohamed Abdelkader Bin Salah**

Department of history, Faculty of Arts, Misurata University, Libya

*M.bensalah@art.misuratau.edu.ly

Abstract

This study examines early marriage among girls in the Roman Empire as a stable social practice formed through the interaction of law, custom, family structure, economic factors, and medical perceptions. The significance of the research lies in moving beyond determining age limits or merely describing the phenomenon; rather, it reveals how paternal authority, notions of honor and virginity, dowry practices, and rites of passage functioned in producing and sustaining early marriage, making it a useful entry point for understanding Roman society and its perception of the girl's position within the family. The study aims to trace the legal framework governing marital eligibility and the criteria of puberty and consent, analyze the role of the family, dowry, and social class differences, clarify the relationship between virginity and social control, and examine references in medical and funerary sources regarding early pregnancy and its consequences. The research problem centers on explaining the persistence of early marriage despite legal emphasis on consent and the presence of medical warnings about the risks of early pregnancy, thus raising the question of the relationship between legal norms and social practice. The study adopts the historical method through analysis of legal, juristic, and literary texts, as well as material evidence such as funerary inscriptions, and relates them to their social, cultural, and economic context. The findings indicate that consent remained a theoretical condition shaped by power relations within the family, that marital eligibility was tied to puberty and fertility rather than psychological maturity, and that dowry, virginity, and class alliances contributed to sustaining the practice, while medical warnings had limited influence in comparison with the weight of custom and paternal authority.

Keywords: Roman Empire, early marriage, paternal authority, dowry, virginity, rites of passage.

المقدمة:

شهد المجتمع الروماني، منذ أواخر الجمهورية ثم خلال العصر الإمبراطوري، توسعاً كبيراً في ضبط شؤون الأسرة باعتبارها الخلية التي يُبنى عليها النظام الاجتماعي كله، وقد كانت مؤسسة الزواج في قلب هذا التنظيم، لا لأنها رابطة خاصة بين فردين فحسب؛ بل لأنها أداة لإنتاج النسب الشرعي، وترتيب التحالفات بين البيوت، وإدخال الأفراد في مواقع اجتماعية محددة، وفي هذا السياق برزت مسألة زواج الفتيات في سن مبكرة بوصفها ممارسة معروفة في قطاعات واسعة من المجتمع الروماني، ارتبطت بعوامل ثقافية وقانونية وأسرية ظلت تتكرر بأشكال مختلفة من عصر لآخر.

وتعود جذور هذه الظاهرة إلى طبيعة التصور الروماني للطفولة والبلوغ؛ إذ لم يكن الانتقال من مرحلة عمرية إلى أخرى قائماً على معيار عمري جامد كما نفهمه اليوم، بل على مجموعة علامات اجتماعية وجسدية تُقرأ داخل العائلة وتحت سلطة الأب، كما أن مكانة الفتاة كانت تُعرف غالباً من خلال انتمائها الأسري لا من خلال استقلالها الشخصي، فكانت يُنظر إليها باعتبارها جزءاً من رصيد العائلة وسمعتها، ومن ثم ارتبط قرار تزويجها بالاعتبارات التي تحكم البيت الروماني: المحافظة على النسب، وصون الشرف، وتدير المصالح، وربط الأسر بعلاقات مصاهرة تضمن النفوذ أو الاستقرار.

ومع اتساع رقعة الدولة الرومانية وتنوع أقاليمها، تداخلت الأعراف المحلية مع الإطار القانوني العام، فاستمرت بعض الممارسات بحكم العادة، وتبدلت أخرى بتأثير التحولات السياسية والاقتصادية، لا سيما في البيئات الحضرية وبين الأسر ذات المكانة، وقد انعكس ذلك على صورة الزواج المبكر بين طبقات المجتمع، وعلى نظرة الفقهاء والأطباء والكتّاب إلى ما يترتب عليه من آثار في الواقع اليومي، ومن هنا تأتي محاولة تتبع هذا الموضوع تاريخياً بوصفه جزءاً من تاريخ الأسرة الرومانية، لا مجرد مسألة عمرية، بل ظاهرة تكشف طبيعة المجتمع الروماني وكيف كان يُعيد تشكيل أدوار النساء داخل البناء الاجتماعي عبر مؤسسة

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الروماني بوصفها ظاهرة مركبة، تتداخل فيها القاعدة القانونية مع البنية الأسرية والاعتبار الاجتماعي والضغط الاقتصادي والتصورات الصحية، كما تكتسب الدراسة قيمتها من أنها تُبرز كيفية اشتغال السلطة الأبوية داخل الأسرة الرومانية، وكيف انعكس ذلك على موقع الفتاة وحقوقها وحدود إرادتها في الزواج، إضافة إلى إظهار أثر السمعة والعذرية وطقوس العبور في ضبط السلوك الاجتماعي.

أهداف البحث:

- تتبع الإطار القانوني الذي نظم أهلية الزواج لدى الرومان، وبيان موقع السن والبلوغ والرضا ضمن التصور القانوني.
- إبراز دور الأسرة والسلطة الأبوية في ترتيب الزواج وتحديد توقيته، وبيان أثر ذلك على الفتاة داخل البيت الروماني.
- توضيح البعد الاقتصادي للزواج من خلال المهر والضغط المالية، مع إبراز الفروق بين الطبقات الاجتماعية.
- تحليل قيمة العذرية بوصفها أداة ضبط اجتماعي مرتبطة بالشرف والنسب والسمعة، وما يترتب على العلاقات غير المشروعة من آثار.

- عرض طقوس العبور المرتبطة بانتقال الفتاة من الطفولة إلى الزواج، وبيان دلالاتها الرمزية والاجتماعية.
- رصد ما ورد في المصادر الطبية والأدبية والنقوش الجنائزية بشأن الحمل المبكر ومخاطره وآثاره العامة .

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تفسير حضور الزواج المبكر داخل المجتمع الروماني على الرغم من وجود تصورات قانونية تُبرز عنصر الرضا، ووجود إشارات طبية تحذر من الحمل المبكر، بما يطرح سؤال العلاقة بين النص القانوني والواقع الاجتماعي، كما تتمحور المشكلة حول تحديد العوامل الأكثر تأثيراً في تبكير زواج الفتيات: هل هي اعتبارات النسب والسمعة؟ أم منطق السلطة الأبوية؟ أم الضغوط الاقتصادية والتحالفات الطبقية؟ أم أنها حصيلة تداخل هذه العناصر جميعاً في منظومة واحدة .

تساؤلات البحث:

يسعى البحث للإجابة عن مجموعة تساؤلات، من أهمها:

- كيف عرّف الرومان الزواج من الناحية القانونية، وما موقع الرضا ضمن هذا التعريف؟
- ما السن أو المعيار الذي اعتمدته المنظومة الرومانية لأهلية الزواج، وكيف فهم البلوغ داخل هذا السياق؟
- ما حدود السلطة الأبوية في تزويج البنات، وكيف انعكست على وضع الفتاة داخل الأسرة؟
- ما دور المهر في توجيه قرارات الزواج، وكيف تتباين ممارساته بين الطبقات؟
- كيف تحولت العذرية إلى قيمة اجتماعية وقانونية، وما صور الضبط والعقاب المرتبطة بها؟
- ما دلالة طقوس العبور المصاحبة للزواج، وكيف تكشف عن تصور الرومان لرشد الفتاة؟
- ما الذي تقوله المصادر الطبية والجنائزية عن الحمل المبكر ومخاطره، وكيف يتقاطع ذلك مع الممارسة الاجتماعية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الزواج المبكر للفتيات في المجتمع الروماني لم يكن نتاج عامل واحد، بل كان نتيجة منظومة اجتماعية قانونية تُقدّم مصلحة الأسرة وسمعتها واستمرار النسب على اعتبار النضج الفردي للفتاة، وأن السلطة الأبوية مع اعتبارات الشرف والتحالف والمهر، هي التي دفعت إلى ترسيخ هذه الممارسة، بينما ظلت التحذيرات الطبية أو الاعتبارات الصحية أقل تأثيراً أمام ثقل العرف والبنية الأسرية، وسيتم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال هذا البحث، للوصول إلى إثباتها أو نفيها وفق ما تسفر عنه القراءة النقدية للمادة التاريخية.

المنهج المتبع:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي القائم على رواية الأحداث والوقائع وفق تسلسلها الزمني بالاعتماد على ما ورد في المصادر الأولية المتاحة، سواء كانت نصوصاً قانونية، أو نصوصاً أدبية، أو شواهد مادية كالنقوش الجنائزية، وقد تم التعامل مع هذه المصادر من خلال الترجمات والتحقيقات المعتمدة التي نشرها الباحثون المتخصصون، أما المراجع الثانوية فقد وظفت بصفتها أداة مساعدة لفهم النصوص الأولية وتأطيرها ضمن سياقها التاريخي.

الإطار الزمني والمكاني:

- يغطي هذا البحث زمنياً الفترة الممتدة من قيام النظام الإمبراطوري عام 27 ق.م، حتى نهاية القرن الثاني الميلادي، وهي الفترة التي تبلورت خلالها التشريعات المنظمة للأسرة والزواج، ونشط فيها فقهاء القانون الروماني، وظهرت الشواهد الأدبية والطبية والجنائزية التي تتيح تتبع واقع الزواج المبكر للفتيات، مع الاستعانة عند الحاجة ببعض الأمثلة من أواخر العصر الجمهوري.
- أما الإطار المكاني فينحصر في المجتمع الروماني ضمن المجال الحضري للدولة الرومانية (مدينة روما وما يتصل بنمطها الاجتماعي والقانوني).

الدراسات السابقة:

يغطي موضوع الزواج المبكر للفتيات في الإمبراطورية الرومانية باهتمام المؤرخين والباحثين، غير أن الدراسات السابقة تناولته غالباً في سياقات أوسع، دون تركيز كافٍ على إشكالية استمراره، وسيتم استعراض أهم ثلاث دراسات أجنبية شكلت العمود الفقري لهذا البحث، مع بيان ما تناولته، وأهم نتائجها، والفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى سدها، وذلك على النحو الآتي:

دراسة سوزان تريجياري حول الزواج الروماني: الأزواج الشرعيون من زمن شيشرون حتى زمن أوليبان .

Treggiari, S. (1991). *Roman marriage: Iusti coniuges from the time of Cicero to the time of Ulpian*. Oxford University Press.

تتناول هذه الدراسة مؤسسة الزواج الروماني خلال الفترة الممتدة من أواخر العصر الجمهوري حتى عصر أوليبان (حوالي 100 ق.م - 235م)، وذلك من خلال تتبع تطورها القانوني والاجتماعي، وتحليل العناصر المكونة لها كالخطبة والزواج والمهر والطلاق وإعادة الزواج، كما تتناول الدراسة السلطة الأبوية ودورها في ترتيبات الزواج، والعلاقة بين الزواج والقانون والأعراف الاجتماعية، بالإضافة إلى استعراض الطقوس المصاحبة للزواج ودلالاتها الرمزية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الزواج في القانون الروماني كان قائماً على عنصر الرضا والنية المشتركة، وليس على الاحتفال أو المهر أو الدخول، كما كشفت عن دور السلطة الأبوية في ترتيبات الزواج، مع تتبع تطور حدود هذه السلطة في العصر الإمبراطوري، وحللت الدراسة المهر بوصفه أداة اقتصادية وقانونية واجتماعية متعددة الوظائف، وبيّنت كيف كان يشكل ضماناً مالياً للمرأة وأداة لتنظيم الموارد الأسرية، وقد استفاد البحث من هذه الدراسة في توضيح مفهوم الزواج في القانون الروماني والفرق بينه وبين المفاهيم الحديثة، وآليات عمل المهر ودوره الاقتصادي والاجتماعي، وتفاصيل طقوس الزواج ودلالاتها الرمزية، وحدود السلطة الأبوية وتطورها في العصر الإمبراطوري، كما تمت الاستفادة من تحليلاتها للخطبة كمرحلة انتقالية تمهيدية للزواج، ومناقشتها للفروق بين أنواع الزواج الروماني المختلفة، وعلى الرغم من شمولية هذه الدراسة، إلا أنها تناولت الزواج المبكر للفتيات كجزء من الدراسة الأوسع عن الزواج بشكل عام، ولم تركز على إشكالية استمرار هذه الظاهرة رغم

التناقض الظاهري مع مبدأ الرضا في القانون، كما أنها لم تدمج بين المحاور القانونية والطبية والطقسية في إطار تحليلي واحد حول التبكير بالزواج، واكتفت بعرض الجوانب القانونية والاجتماعية بشكل منفصل.

دراسة لورين كالدويل عن طفولة الفتيات في روما وتشكيل الأنوثة

Caldwell, L. (2015). *Roman girlhood and the fashioning of femininity*. Cambridge University Press.

تتناول هذه الدراسة مرحلة الطفولة المتأخرة للفتيات (حوالي 7-15 سنة) في الإمبراطورية الرومانية، مع التركيز على كيفية تشكيل الهوية الأنثوية من خلال العوامل الاجتماعية والقانونية والثقافية، وتعرض الدراسة العلاقة بين البلوغ الجسدي والزواج المبكر، وتحلل مفهوم العذرية كآلية ضبط اجتماعي وقانوني، كما تناقش النصوص الطبية التي تناولت مخاطر الحمل المبكر ومدى تأثيرها الفعلي على الممارسة الاجتماعية، وتتناول طقوس العبور للفتيات والفروق بين الجنسين في تصور النضج الاجتماعي، توصلت هذه الدراسة إلى أن زواج الفتيات كان يتبع البلوغ الجسدي مباشرة، ليس بسبب حاجة ديموغرافية لزيادة عدد السكان، بل بسبب توقعات اجتماعية وثقافية حول دور المرأة، وكشفت عن العلاقة الوثيقة بين العذرية والسلطة الأبوية، حيث كانت عذرية الفتاة تمثل شرف الأسرة وسلطة الأب وشرعية النسب، كما حللت الفجوة بين التصور النظري والواقع الاجتماعي، مبينة أن النصوص الطبية حذرت من مخاطر الحمل المبكر، لكن هذه التحذيرات ظلت محدودة الأثر أمام ثقل العرف والسلطة الأبوية، وقد استفدنا من هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين البلوغ الجسدي والزواج المبكر، وتحليل العذرية كآلية ضبط اجتماعي وقانوني، والتعامل مع النقوش الجنائزية كمصدر لفهم واقع الزواج المبكر وآثاره، ومناقشة التحذيرات الطبية للحمل المبكر ومدى تأثيرها الفعلي، وتحليل طقوس العبور والفرق بين الجنسين في تصور النضج الاجتماعي، ورغم تميز هذه الدراسة في تناولها لطفولة الفتيات، إلا أنها ركزت على الجانب الثقافي والاجتماعي للظاهرة بشكل أكبر من الجانب القانوني، كما أنها لم تتعمق في تحليل الفجوة بين النص القانوني المؤكد على الرضا والممارسة الاجتماعية الفعلية، ولم تقدم تحليلاً تركيبياً يجمع بين الأبعاد الاقتصادية (المهر) والطقسية والدينية في تفسير استمرار الظاهرة، واكتفت بعرض كل محور بشكل منفصل نسبياً.

دراسة كريستيان لايس، وجوهان ستروب حول الشباب في الإمبراطورية الرومانية: سنوات الشباب والقلق

Laes, C., & Strubbe, J. (2014). *Youth in the Roman Empire: The young and the restless years?* Cambridge University Press.

تتناول هذه الدراسة مرحلة الشباب في الإمبراطورية الرومانية (حوالي 15-25 سنة)، وتغطي كلاً من الغرب اللاتيني والشرق اليوناني، وذلك من خلال تحليل مجموعة متنوعة من المصادر النصية والوثائقية والنقوش الجنائزية، وتعرض الدراسة مفهوم البلوغ في الفكر الروماني بأبعاده القانونية والاجتماعية والدينية، وتحلل النصوص الطبية الرومانية التي تناولت البلوغ والصحة ومخاطر الحمل المبكر، وتناقش طقوس العبور بين الجنسين والفرق بين انتقال الفتى عبر طقس مدني علني وانتقال الفتاة عبر الزواج، توصلت الدراسة إلى أن البلوغ في الفكر الروماني لم يكن مجرد حدث بيولوجي، بل كان مرتبطاً بمفاهيم قانونية واجتماعية ودينية، كما حللت النصوص

الطبية الرومانية التي تناولت البلوغ والصحة، وأظهرت أن الأطباء كانوا يدركون مخاطر الحمل المبكر، وقدمت الدراسة تحليلاً لطقوس العبور بين الجنسين، موضحة الفرق بين انتقال الفتى إلى الرشد عبر طقس مدني علني، وانتقال الفتاة عبر الزواج نفسه، واستخدمت النقوش الجنائزية كمصدر ديموغرافي لفهم سن الزواج ومعدلات الوفيات المرتبطة بالولادة، وقد استفدنا من هذه الدراسة في عدة جوانب هي: تحليل مفهوم البلوغ في الفكر الروماني وأبعاده القانونية والاجتماعية، والنظرة الطبية للبلوغ والحمل المبكر وما ورد في المصادر الطبية من تحذيرات، والمقارنة بين طقوس عبور الفتى والفتاة وكيف يعكس ذلك اختلافاً بنيوياً في مفهوم النضج الاجتماعي، والآثار النفسية للزواج المبكر على الفتيات، ودور النخبة السياسية في تبني الزواج المبكر كأداة استراتيجية للتحالفات، وعلى الرغم من غنى الدراسة، إلا أنها تناولت الزواج المبكر كجزء من دراسة أوسع عن مرحلة الشباب بشكل عام، مما جعل معالجتها للظاهرة محدودة في العمق والتركيز، كما أنها لم تعالج بشكل خاص إشكالية التناقض الظاهري بين النص القانوني المؤكد على الرضا واستمرار التبكير بالزواج رغم التحذيرات الطبية، واكتفت بعرض المعلومات دون تقديم تفسير تركيبي يجمع بين العوامل المختلفة في إطار تحليلي واحد حول إدانة هذه الممارسة الاجتماعية.

الإطار النظري و المفاهيمي:

سيتم في هذا المحور تحديد المفاهيم وإيضاح دلالاتها في السياق الروماني، تمهيداً للدخول في تفاصيل الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

مفهوم الزواج المبكر:

يُقصد بالزواج المبكر في هذا البحث، الزواج الذي يتم للفتاة في سن لا تتجاوز الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، وهو السن الذي حدده القانون الروماني كحد أدنى لأهلية الزواج، غير أن التحديد العمري وحده لا يكفي لفهم الظاهرة؛ إذ إن "المبكر" في السياق الروماني لا يعني بالضرورة "غير الطبيعي" كما هو مفهوم اليوم، بل كان يُعد ممارسة اجتماعية مستقرة ومقبولة على نطاق واسع، طالما أنه يتزامن مع البلوغ الجسدي (Laes & Strubbe, 2014, p. 57)، ويرتبط هذا المفهوم بثلاثة أبعاد مترابطة: بُعد قانوني يتمثل في أهلية الزواج، وبُعد اجتماعي يتمثل في انتقال الفتاة من الطفولة إلى دور الزوجة، وبُعد اقتصادي يتمثل في تدبير المهور والتحالفات، وبالتالي، يُفهم الزواج المبكر في هذا البحث بوصفه ممارسة اجتماعية مركبة، تنتج عن تقاطع الاعتبارات القانونية والأسرية والاقتصادية، وليس مجرد قرار فردي أو عائلي معزول (Caldwell, 2015, p. 7).

مفهوم الأسرة الرومانية:

لم تكن الأسرة الرومانية مجرد مجموعة من الأفراد تربطهم صلة الدم أو الزواج، بل كانت كياناً قانونياً واقتصادياً ودينيًا متكاملًا، يخضع لسلطة الأب، وقد وسَّع الفقهاء الرومان مفهوم الأسرة ليشمل الزوجة والأبناء والعبيد وحتى الممتلكات، فجميعهم يدخلون في حوزة رب الأسرة وسلطانه (Gaius, 1932, p. 8)، ومن السمات الجوهرية للأسرة الرومانية أنها كانت تُعد الوحدة الأساسية لإنتاج النسب الشرعي ونقل الميراث، وكذلك أداة لبناء التحالفات الاجتماعية والسياسية بين البيوت العريقة، ولم تكن الفتاة فرداً مستقلاً يتمتع بشخصية قانونية، بل كانت تُفهم من خلال موقعها داخل هذا الكيان الأسري؛ فهي ابنة تحت سلطة أبيها، ثم زوجة

تنتقل إلى سلطة زوجها (في بعض أنواع الزواج)، أو تبقى تحت سلطة أبيها حتى بعد الزواج (في أنواع أخرى)، وهذا المفهوم للأسرة يفسر لماذا كانت قرارات الزواج، بما في ذلك توقيته، تُتخذ في إطار جماعي أسري، وليس بناءً على رغبة الفرد أو نضجه النفسي (Rawson, 1991, pp. 15-18).

مفهوم السلطة الأبوية:

تُعد السلطة الأبوية حجر الزاوية في القانون الخاص الروماني، وهي أوسع السلطات التي منحها القانون لرب الأسرة على من هم في حوزته، وقد منحت هذه السلطة الأب الحق المطلق تقريباً في التصرف بأبنائه وبناته، بما في ذلك حق تزويجهم، وفسخ زواجهم، وقبول الميراث أو رفضه نيابة عنهم، وحتى بيعهم في بعض الحالات (Gaius, 1932, pp. 8-9)، غير أن هذه السلطة، وإن بدت مطلقة، لم تكن تعسفية بالكامل؛ إذ كانت تخضع لأعراف اجتماعية وأخلاقية، وبدأت حدودها تتقلص تدريجياً في العصر الإمبراطوري، لا سيما فيما يتعلق بإجبار الابنة على الزواج ممن تكره، أو في حالات الطلاق، وبذلك فإن سلطة الأب هي الآلية القانونية والاجتماعية التي تمكن رب الأسرة من التحكم في مصير ابنته، وتحديد موعد زواجها، بما يحقق مصلحة الأسرة من حيث الشرف والتحالفات والنسب، وغالباً على حساب إرادة الفتاة ونضجها الفردي، وهو العنصر التفسيري الأقوى لفهم استمرارية ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع الروماني (Treggiari, 1991, pp. 323-365).

الإطار القانوني للزواج المبكر:

شكل القانون الروماني الأساس المنظم للعلاقات الأسرية والزوجية، ووضعا قواعد محددة لأهلية الزواج وانتقال الفتاة من الطفولة إلى الحياة الزوجية، وقد ارتكز هذا الإطار القانوني على مفاهيم خاصة بالبلوغ الجسدي والنية المشتركة، مع منح سلطة واسعة للأب في ترتيب زواج ابنته، وسيتم تناول مفهوم الزواج في القانون الروماني، والسن القانوني لزواج الفتيات، وموقف الفقهاء من الزواج المبكر، ودور الخطبة كمرحلة انتقالية تمهيدية للزواج.

مفهوم الزواج في القانون الروماني:

لم يكن الزواج في القانون الروماني طقساً دينياً أو عقداً شكلياً بالمعنى الحديث، بل عُده حالة قانونية اجتماعية تنشأ أساساً من الإرادة المشتركة بين الرجل والمرأة، وقد عبّر الفقهاء الرومان عن ذلك بقولهم: "ليس المعاشرة هي التي تُنشئ الزواج بل الرضا" (*nuptias non concubitus sed consensus facit*)، أي إن العنصر الجوهري للزواج هو اتفاق الإرادتين، وليس الاحتفال أو الدخول أو المهر، واشترطوا وجود نية الحياة الزوجية المشتركة، أي قصد اعتبار المرأة زوجة شرعية ومشاركتها الحياة المدنية والدينية للرجل (Birkan & Sherman, 1907, p. 305).

ولم يكن الزواج في المجتمع الروماني علاقة خاصة قائمة بذاتها، بل كان نتاج تداخل بين النظم القانونية والعادات السائدة والهيكل الاقتصادية والاجتماعية (Treggiari, 1991, p. 6)، وقد ارتبط هذا المفهوم للزواج ارتباطاً وثيقاً بالنظام القانوني للأسرة والنسب الشرعي للأبناء، حيث كان الإطار الشرعي الوحيد للنشاط الجنسي والإنجاب للنساء، كما مثّل الزواج الوسيلة التي تنتقل

بها الفتاة من حالة الطفولة إلى وضع اجتماعي جديد هو الزوجة، ليصبح بذلك حدثاً قانونياً يحدد موقعها داخل البنية المدنية والأسرية، وليس مجرد احتفال اجتماعي (Frier, 2015, p. 654).

السن القانوني لزواج الفتيات الرومانيات:

حدد القانون الروماني أهلية الزواج على أساس البلوغ الجسدي وليس العمر العددي؛ فكان السن القانوني 12 سنة للفتاة و14 سنة للذكر، ويرتبط هذا التحديد بمفهوم البلوغ، الذي عُدَّ الحد الفاصل بين الطفولة والأهلية القانونية؛ لأن القدرة البيولوجية على الإنجاب كانت معيار الأهلية الزوجية (Laes & Strubbe, 2014, pp. 31-32, 57).

ارتبط الزواج في المجتمع الروماني باستمرار العائلة؛ ولذلك كانت الأهلية للزواج محددة بالخصوبة وليس بالنضج العقلي، إذ اعتُبر البلوغ الجسدي نهاية الطفولة وبداية الحياة الزوجية للفتاة (Evans-Grubbs, 2007, p. 67)، وقد كان توقيت الزواج وثيق الصلة بالبلوغ الجسدي، حيث ربط الرومان بداية الدور الاجتماعي للمرأة بقدرتها الإنجابية، فكان الزواج غالباً يتبع البلوغ مباشرة، ولم يكن هذا التقارب الزمني بين البلوغ والعلاقة الجنسية والإنجاب والزواج ناجماً عن حاجة حقيقية لزيادة عدد السكان، بل كان مدفوعاً بمعتقدات اجتماعية راسخة حول دور المرأة، فقد ارتبط هذا التبكير بالزواج بثلاثة اعتبارات أساسية هي: الحفاظ على عفة الفتاة بضبط سلوكها الجنسي في الإطار الشرعي الوحيد، وحماية سمعة العائلة عبر الالتزام بالقيم المجتمعية السائدة، وممارسة السلطة الأبوية المطلقة التي تحوّل الأب التحكم في مصير ابنته وتحديد موعد زواجها (Caldwell, 2015, pp. 2, 7).

موقف الفقهاء من الزواج المبكر:

لم يعتبر الفقهاء الرومان كل زواج دون السن القانونية باطلاً مطلقاً، بل ميّزوا بين حالتين: إذا عُقد الزواج قبل بلوغ الفتاة 12 سنة لا يُعد كامل الأثر، لكنه قد يصبح صحيحاً تلقائياً عند بلوغها واستمرار الحياة المشتركة، أي زواج قابل للإجازة بالبلوغ، لأن شرط الزواج هو القدرة الطبيعية على المعاشرة والإنجاب (Birkan & Sherman, 1907, pp. 307-308).

ويعكس ذلك الطابع العملي للقانون الروماني الذي اهتم بقيام الأسرة أكثر من الشكل القانوني الذي لم يفصل بين البلوغ والزواج، بل عدّ الزواج الإطار القانوني المسموح به للنشاط الجنسي للنساء، ومن ثم سُمح بدخول الفتاة الحياة الزوجية فور اعتبارها بلغت، كما ركّز الفقهاء على مشروعية العلاقة الجنسية داخل الزواج أكثر من التركيز على عمر الزوجة، ما يعني أن الزواج يُعد قائماً متى تحقق الاعتراف الأسري والاجتماعي به (Caldwell, 2015, pp. 2, 10-11).

الخطبة كمرحلة انتقالية:

اتسمت الخطبة في روما القديمة بطابع قانوني واجتماعي مميز، إذ كانت عقداً تمهيدياً للزواج يُبرم غالباً قبل بلوغ الفتاة سن الزواج، ولم يكن اشتراط البلوغ ضرورياً لإتمام الخطبة؛ لأنها لم تكن تتطلب أهلية المعاشرة الزوجية، بل كانت بمثابة وعد عائلي بالزواج المستقبلي، يُبرمه الأب نيابة عن ابنته (Treggiari, 1991, pp. 183-205)، وقد اكتسبت الخطبة في العصر الإمبراطوري بُعداً قانونياً إضافياً، إذ استُخدمت أحياناً للتهرب من عقوبات قوانين أغسطس على العزاب، حيث كان المخطوب يُعتبر في حكم المتزوج، مما اضطر أغسطس إلى اشتراط أن تؤدي الخطبة إلى زواج فعلي خلال سنتين.

وكانت ترتيبات الزواج تُدار داخل العائلة وتحت إشراف الأب المباشر، حيث شكلت مرحلة التفاوض جزءاً من التحالفات الاجتماعية الأوسع بين الأسر الرومانية، ولذلك كان من الممكن تحديد الاتفاقات الزوجية قبل اكتمال نضج الفتاة، نظراً؛ لأن القرار لم يكن فردياً بل أسرياً، وتشكل الخطبة جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي القانوني الروماني، الذي كانت تُدار فيه العلاقات بين الأسر وفق قواعد وأعراف محددة، وقد كانت الفتاة في هذا الإطار موضوعاً للتعاقد وليس طرفاً فاعلاً فيه (Caldwell, 2015, p. 7).

تكشف ظاهرة الخطبة المبكرة عن أبعاد أعمق من مجرد التفاهم بين الأسر، فهي تكشف عن غياب الإرادة الفردية للفتاة بوصفها طرفاً في الزواج، إذ تُخطب الفتاة في سن لا تسمح لها بإبداء الموافقة الفعلية، مما يُجسّد سيادة المصالح الأسرية على الحقوق الشخصية، ويظهر أن النظام الاجتماعي كان يتعامل مع مصير الفتاة كقرار عائلي محض، يُتخذ في إطار استراتيجيات التحالفات قبل اكتمال نضجها الجسدي أو النفسي، مما يشير إلى أن الزواج المبكر لم يكن مجرد توقيت، بل ثقافة تُمارس عبر مراحل عمرية متعددة تبدأ بالخطبة وتستمر بالزواج.

البنية الاجتماعية والأسرية للزواج المبكر:

يتناول هذا المحور الأطر الاجتماعية والأسرية التي تشكّل في داخلها الزواج المبكر، من خلال بيان أثر سلطة رب الأسرة، وموقع الفتاة داخل البنية العائلية، ودور الاعتبارات الاقتصادية في توجيه قرارات الزواج وتوقيته.

السلطة الأبوية ودورها في تزويج البنات:

تُعد السلطة الأبوية (patria potestas) أهم عنصر قانوني يفسر الزواج المبكر للفتاة في المجتمع الروماني؛ فقد كان الأب يملك حق تزويج ابنته، وقبول الزوج أو رفضه، وحتى فسخ الزواج إذا أراد، مما جعل الفتاة عاجزة عن الزواج دون موافقته حتى لو بلغت سن الرشد، ويُظهر هذا التنظيم القانوني الأولوية التي منحها القانون الروماني للأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، حيث بدأ تنظيمه للأحوال الشخصية من تحديد العلاقات داخل الأسرة وسلطة الأب قبل أي اعتبارات أخرى (Gaius, 1932, pp. 8-9).

وانطلاقاً من هذه السلطة الأبوية المطلقة، ارتبط الزواج المبكر للفتاة ارتباطاً وثيقاً بها، إذ كانت شخصيتها القانونية غير مستقلة بل تابعة للأسرة، فكانت تدخل الزواج بقرار أبيها لا قرارها، وكان انتقالها إلى بيت الزوج لا يعني استقلالاً قانونياً، بل مجرد انتقال من سلطة إلى سلطة داخل النظام الأسري، وتتجلى هذه السلطة بوضوح في حق الأب في اتخاذ الإجراءات القانونية عند أي اعتداء على شرف ابنته، فالفتاة قانونياً تقع تحت سلطته، ومن ثم فإن الاعتداء على عفتها يُعد اعتداءً مباشراً على حق الأب نفسه، ولهذا يحق للأب رفع دعوى على الرجل الذي أفسدها، والمطالبة بمعاقبته، وإجباره على الزواج منها في بعض الحالات (Gaius, 1932, pp. 8-9).

ويُفسر هذا الإطار الأبوي سبب ارتباط الحفاظ على عذرية الفتاة بمسؤولية الأب عن شرف العائلة، ففي المجتمع الروماني، لم تكن الفتاة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، بل كانت تُعد موضوعاً للحماية يقع تحت سلطة الأب، لذلك كان أي انتهاك لعذريتها

يُعتبر اعتداءً على سلطة الأب وشرف الأسرة بأكملها، ومع ذلك لم تبقى هذه السلطة الأبوية مطلقة بشكل كامل، إذ بدأت حدودها تضيق في العصر الإمبراطوري، فلم يعد الأب يستطيع إجبار ابنته على العيش مع زوج مكروه، كما أصبحت بعض حالات الطلاق بيد المرأة (Treggiari, 1991, pp. 323–365).

مكانة الفتاة داخل الأسرة الرومانية:

لم تكن الفتاة في المجتمع الروماني تُعد فردًا مستقلًا له شخصيته القانونية، بل كانت تُفهم من خلال موقعها داخل نظام العائلة الذي يخضع كله لسلطة رب الأسرة، فوجودها القانوني والاجتماعي كان مرتبطًا بالكيان الأسري وليس بذاتها المستقلة؛ فالقانون الروماني يبدأ من تقسيماته الكبرى التي تضع الأشخاص ضمن شروط ووضعيات قانونية قبل الحديث عن الأفعال والالتزامات (Gaius, 1932, p.8)، ويرتبط موقع الفتاة كذلك بكون الزواج حالة قانونية تقوم على الرضا والنية الزوجية، لكن تطبيق هذا الرضا في الواقع الاجتماعي كان محكومًا بشدة بنية الأسرة وسلطة وليها، ومن ناحية فقه الزواج، فإن تعريف الزواج بوصفه قائمًا على التوافق والمودة الزوجية لا ينفي أن ترتيبات الزواج عمليًا كانت تتم ضمن أطر الأسرة والسمعة والتحالف، أي أن الأسرة تظل فاعلاً حاسماً في إنتاج الزواج كواقع اجتماعي، باعتبار أن الفتاة عضوٌ داخل بنيتها القانونية، حيث يحدد وضعها القانوني من خلال علاقتها بالرجال المسؤولين عنها: فهي تحت سلطة أبيها إن كانت ابنة، وتحت سلطة زوجها إن كانت زوجة، وتحت وصاية أقاربها الذكور إن كانت يتيمة، كما أن الزواج كان يمثل انتقالًا اجتماعيًا من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الزواج، وليس انتقالًا إلى الاستقلال؛ لأن الفتاة تنتقل من سلطة الأب إلى سلطة الزوج ضمن النظام الأسري نفسه (Rawson, 1991, pp. 15–18).

المهر والضغوط الاقتصادية:

لم يكن المهر في روما مجرد تفصيل ثانوي، بل مثل عنصرًا أساسيًا يربط الزواج بالوضع المادي للعائلة، حيث كانت عائلة العروس (الأب خاصة) هي المسؤولة عن تقديم المهر للعريس، وقد شكل المهر أداة لإدارة الموارد داخل الزواج، بمعنى أنه كان بمثابة رأسمال يُسلم للزوج لإدارة الحياة الزوجية، لكنه يظل مرتبطًا قانونيًا بالزوجة، فالمهر كان يُستخدم للإنفاق على الأسرة من طعام وملبس ومسكن وتربية الأطفال، كما كان يمكن للزوج استثماره في التجارة أو الزراعة لتحقيق أرباح تعود على الأسرة بأكملها، ومع ذلك كان الزوج ملزمًا بالحفاظ على قيمة المهر، وإذا حدث طلاق أو توفي الزوج، كان يجب إعادة المهر (كليًا أو جزئيًا) إلى الزوجة أو إلى عائلتها، مما جعله بمثابة ضمان مالي للمرأة، هذه الآلية جعلت المهر أداة مالية متحركة تضبط العلاقة الاقتصادية بين الزوجين وتضمن للزوجة موردًا ثابتًا حتى في حالة انتهاء الزواج (Treggiari, 1991, p. 365)، لم يكن استرداد المهر عملية بسيطة، بل كان يخضع لنظام اقتطاعات قانوني دقيق، يتحدد حسب المتسبب في الطلاق، ووجود الأطفال (حيث يحق للزوج الاحتفاظ بنسبة للنفقة عليهم)، وسوء سلوك الزوجة، كما كانت بعض عقود الزواج تتضمن شروطًا مسبقة لكيفية استرداده قد تلغي هذه الاقتطاعات، وهذا التنظيم يعكس نظرة القانون إلى المهر كآلية قانونية لضبط العلاقة الزوجية، وحماية مصالح الأسرة والأطفال، مع ترك مجال للتفاوض الأسري عبر الشروط التعاقدية.

ويتشابك الزواج مع القانون والاقتصاد والعرف، مما يجعل الضغط المالي المتمثل في تجهيز البنات وتقديم المهور عاملاً مؤثراً في تحديد توقيت الزواج داخل الأسرة، خاصة عندما يكون لدى الأسرة أكثر من ابنة تحتاج إلى التزويج، فيضطر الأب إلى تبكير زواجهن لتوزيع الأعباء المالية، كما أن التنافس على زيجات تمنح العائلة مكانة اجتماعية أعلى كان يدفع الأسر إلى تقديم مهور أكبر، مما يولد ضغوطاً مالية تفسر ظاهرة تبكير الزواج أو التنافس على زيجات معينة، وقد كان الزواج في المجتمع الروماني جزءاً من منظومة اجتماعية أوسع تهدف إلى تنظيم الأسرة وضمان الإنجاب الشرعي، حيث كانت ترتيبات الزواج تُدار داخل العائلة وليس عبر قرار فردي، لذلك كانت الأسرة تسعى لترتيب زواج الفتاة في الوقت المناسب اجتماعياً بهدف حماية مكانتها داخل المجتمع، مما يعكس ارتباط الضغوط الاقتصادية المتمثلة في المهور بالضغوط الاجتماعية المرتبطة بالسمعة، ذلك أن بقاء الفتاة غير متزوجة كان يشكل تهديداً لسمعة الأسرة بأكملها (Caldwell, 2015, p. 7).

لا يقتصر دلالة المهر على كونه أداة مالية وقانونية فحسب، بل يعكس نظرة المجتمع الروماني إلى الفتاة باعتبارها قيمة قابلة للتقييم المالي والتبادل العائلي، إذ جرى التعامل مع المهر كاستثمار اجتماعي يهدف إلى تعزيز التحالفات وضمان السمعة، وكآلية تجعل الزواج مرتبطاً بحسابات اقتصادية تسبق الاعتبارات الشخصية للفتاة، مما جعل القرار الزوجي خاضعاً لقوانين العرض والطلب الطبقي، وأسهم في ترسيخ ثقافة التبكير بالزواج كوسيلة لتخفيف الأعباء المالية عن الأسر أو تسريع عوائد التحالفات الاجتماعية.

المهر بين الطبقات الاجتماعية:

لم يقتصر المهر والزواج المبكر على فتيات النخبة فقط، بل شمل طبقات المجتمع المختلفة، لكن بفروق جوهرية في الدوافع والتوقيت، ففي الطبقة العليا كان الزواج مبكراً جداً (12-14 سنة) بدوافع سياسية تتعلق بالتحالفات وتعزيز المكانة، وكان المهر كبيراً يُستخدم كأداة للتنافس الاجتماعي بين الأسر، أما في الطبقة الوسطى فكان الزواج يتم في منتصف إلى أواخر سن المراهقة (15-18 سنة) بدوافع الاستقرار الأسري والإنجاب الشرعي، مع مهر متوسط الحجم يشكل عبئاً مالياً على الأب، وفي الطبقات الدنيا كان الزواج يتأخر نسبياً إلى أواخر المراهقة أو أوائل العشرينات، مع مهور محدودة جداً أو معدومة أحياناً، حيث كان عدم القدرة على دفع المهر يشكل عائقاً قد يؤخر الزواج أو يمنعه، ويؤكد الباحثون أن نمط الزواج المبكر كان أكثر انطباقاً على فتيات الطبقات العليا بسبب حزمة ضغوط شملت التنافس بين الأسر على العرائس، والسلطة الأبوية التقليدية، وعرف المهر، وتوقعات ثقافية حول أنوثة اليافعات (Caldwell, 2015, p. 14)، كما أن عدم وجود مهر كان يمكن أن يمنع امرأة من الطبقات الثرية من الزواج، مما اضطر الإمبراطور أغسطس إلى تشريع قوانين ضد الآباء الذين يرفضون تمويل مهر بناتهم، بينما كانت الطبقات الدنيا تتزوج غالباً بدون مهر رسمي أو بمهور رمزية بسيطة (Treggiari, 1991, p. 365).

العذرية والضغط الاجتماعي:

شكلت العذرية في المجتمع الروماني قيمة محورية تجاوزت البعد الأخلاقي إلى التنظيم القانوني والاجتماعي، حيث ارتبطت بشكل وثيق بشرف الأسرة وسلطة الأب وشرعية النسب، وقد وضع القانون الروماني تمييزاً دقيقاً بين العلاقات الجنسية المشروعة وغير المشروعة، مع تحديد إجراءات محددة عند اكتشاف فقدان العذرية، وسيتم تناول العذرية كقيمة قانونية واجتماعية، والتمييز بين أنواع

العلاقات الجنسية غير المشروعة، والإجراءات المترتبة على اكتشاف فقدان العذرية، والعقوبات المفروضة على الأطراف المعنية، والأثر الاجتماعي المترتب على هذه الحوادث.

العذرية كقيمة قانونية واجتماعية:

في الثقافة الرومانية، لم تكن العذرية مجرد قيمة أخلاقية، بل كانت مسألة قانونية ترتبط بثلاثة عناصر رئيسية: شرف الأسرة، شرعية النسب، وسلطة الأب، إذ يفترض الزواج في القانون الروماني أن الزوجة تدخل بيت الزوج شرعية كاملة المكانة، تشاركه الحياة المدنية والدينية والاجتماعية، ويفسر التركيز الروماني على الشرف والسمعة حساسية الثقافة الرومانية تجاه العلاقات الجنسية خارج الزواج؛ إذ كان القانون يناقش كيفية التمييز بين الزواج والعلاقات غير النظامية، ويربط الزواج بالاعتراف الاجتماعي ورفع مكانة المرأة إلى وضع الزوجة الشرعية لا مجرد معاشرة (Birkan & Sherman, 1907, pp. 305–306) من منظور الزواج المبكر، يظهر زواج الفتيات كتحويل اجتماعي جذري ومفاجئ ينتقلن فيه من الطفولة مباشرة إلى دور الزوجة؛ ولأن هذا الانتقال كان حاداً وسريعاً، أولت الثقافة الرومانية أهمية كبرى لبداية الزواج، معتبرة إياها اللحظة التي يتأسس فيها شرف العلاقة الزوجية (Laes & Strubbe, 2014, p. 210).

العلاقات الجنسية غير المشروعة:

ميّز القانون الروماني بين نوعين من العلاقات الجنسية غير المشروع هي: الاستبروم (stuprum) الذي يصف العلاقة الجنسية مع فناة حرة غير متزوجة، وأدولتريوم (adulterium) بمعنى الزنا الذي يقتصر على العلاقة مع امرأة متزوجة، ويعود هذا التمييز إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع الروماني، حيث كانت الفتاة غير المتزوجة تحت حماية شرف عائلتها وسلطة أبيها، لذلك لم تكن العلاقة معها تُعد زناً بالمعنى الدقيق، بل جريمة أخلاقية وقانونية، اعتُبرت اعتداءً مباشراً على سلطة الأب وشرف العائلة، وقد عززت تشريعات أغسطس هذا المفهوم، إذ تدخلت لمعاقبة هذه العلاقات غير الشرعية بوصفها تهديداً لشرف الأسرة وتماسكها (Rawson, 1991, pp. 17–18).

وفي هذا السياق أولى المجتمع الروماني أهمية قصوى لعذرية الفتاة قبل الزواج؛ لأن أي نشاط جنسي خارج إطار الزواج كان يُنظر إليه كتهديد مباشر لشرف العائلة وشرعية النسب، ولم تكن حماية العذرية مجرد قيمة أخلاقية، بل تحولت إلى قضية قانونية واجتماعية، تجلّى ذلك في تدخل القوانين الأخلاقية التي سعت لإعادة تأهيل سمعة الفتاة عند انتهاكها جنسياً، يُظهر هذا التدخل القانوني أن فقدان العذرية لم يكن مسألة شخصية، بل قضية بالغة الأهمية تمس مكانة الأسرة بأكملها وتستدعي رد اعتبارها (Caldwell, 2015, pp. 2, 11).

الإجراءات عند اكتشاف فقدان العذرية:

لم يعرف القانون الروماني فكرة إثبات العذرية جسدياً كما في بعض مجتمعات العصور الوسطى، بل تعامل مع المسألة بوصفها قضية شرف عائلي ونسب شرعي، حيث كانت العفة مرتبطة مباشرة بشرف الأسرة وسلطة الأب وشرعية الأبناء، ولذلك عولجت

قانونيًا ضمن جرائم الاعتداء الجنسي الأخلاقي وجرائم الزنا وليس عبر اختبار مادي للبكارة (Birkan & Sherman, 1907, p. 318).

فعند اكتشاف أن العروس ليست عذراء ليلة الزفاف، كانت النتائج تندرج في ثلاثة مستويات: عائلي، قانوني، واجتماعي، فإذا تبين أن العروس ليست عفيفة قبل الزواج، فإن ذلك يُعد تدليسًا يمس جوهر الزواج؛ لأن الزوج لم يقبلها إلا باعتبارها زوجة شريفة، وبما أن الزواج قائم على الرضا، فإن سقوط هذا الرضا يؤدي إلى بطلان الزواج، وبالتالي يستطيع الزوج رفضها أو تطليقها فورًا دون أن يتحمل أي عقوبة قانونية (Caldwell, 2015, pp.46, 72).

العقوبات:

كانت علاقة الرجل بفتاة حرة غير متزوجة جريمة أخلاقية وقانونية، وتضمنت العقوبات المفروضة عليه المحاكمة والنفي والغرامة وفقدان المكانة الاجتماعية؛ لأن الفعل اعتُبر اعتداءً على شرف العائلة الرومانية (Jaramaz Reskušić, 2023, p. 219)، أما الفتاة فغالبًا لم يكن القانون يعاقبها بالقسوة نفسها، لكنها كانت تتعرض لعقوبات اجتماعية خطيرة تمثلت في فقدان فرصة الزواج المناسب، واعتبارها غير شريفة، وصعوبة قبولها في أسرة محترمة؛ لأن الزواج الروماني كان مرتبطًا ارتباطًا مباشرًا بالسمعة الاجتماعية (Treggiari, 1991, p. 224).

الأثر الاجتماعي:

كانت الأسرة هي الطرف الأكثر تضررًا من الحادثة، إذ إن شرف البنت يمثل شرف العائلة بأكملها، ولذلك كانت الأسرة تتخذ أحد الحلول التالية: إجبار الرجل على الزواج منها إذا كان معروفًا، أو إخفاء الحادثة لتجنب الفضيحة، أو تزويجها سريعًا لإنقاذ السمعة الاجتماعية، وذلك لأن الزواج يعيد إدخال الفتاة في النظام الاجتماعي المشروع (Laes & Strubbe, 2014, p. 210) ولا يمثل فقدان العذرية قبل الزواج مشكلة أخلاقية فقط، بل كان يهدد التحالفات العائلية ونظام الميراث وشرعية الأبناء؛ لأن المجتمع الروماني كان قائمًا على النسب الأبوي، وكان الزواج مؤسسة لضمان الاستقرار الاجتماعي والإنجاب الشرعي (Treggiari, 1991, pp. 83,97,170)، غير أن هذه الصورة التي تعكسها النصوص عن قدسية العذرية وحرص الأسرة على الشرف، لا ينبغي أن تُقرأ بمعزل عن الواقع الاجتماعي الأوسع، الذي شهد نفاقًا اجتماعيًا واسعًا وفجوة عميقة بين القيم المعلنة والسلوك الفعلي، تجلت هذه الفجوة بوضوح في قضية جوليا ابنة الإمبراطور أغسطس، التي نفاها أبوها بسبب فضيحة أخلاقية، على الرغم من كونها ابنة مشرع قوانين العفة، مما يكشف عن ازدواجية أخلاقية في أوساط النخبة نفسها، التي كانت تتظاهر بالالتزام بالقوانين إرضاءً للإمبراطور، بينما استمر الانحلال كواقع معاش، خاصة في الأوساط العامة والأحياء الفقيرة.

طقوس العبور من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الزواج:

شكلت طقوس العبور في المجتمع الروماني علامات فارقة في حياة الفرد، تعبر عن انتقاله من مرحلة عمرية إلى أخرى عبر رموز وممارسات اجتماعية ودينية واضحة، وقد اتخذت هذه الطقوس أشكالًا مختلفة بين الجنسين، حيث ارتبط انتقال الفتى بالاحتفالات المدنية العامة، بينما ارتبط انتقال الفتاة بطقوس الزواج، وسيتم استعراض الممارسات الرمزية التي رافقت نهاية طفولة الفتاة، ثم تفاصيل

مراسم الزواج، يليها طقس انتقال العروس إلى منزل الزوج، وأخيراً مقارنة بين انتقال الفتاة والفتى إلى مرحلة الرشد لإبراز الاختلاف البنيوي في مفهوم النضج الاجتماعي بين الجنسين.

نهاية الطفولة وإهداء الدمى والألعاب للآلهة:

كان الانتقال من الطفولة إلى وضع اجتماعي جديد، كمرحلة الشباب أو الزواج، يُعبر عنه في روما القديمة بطقوس تخلي رمزية عن علامات الطفولة، فبالنسبة للفتيات، تشير المصادر إلى أنهن كن في مساء اليوم السابق للزفاف يقدمن قرابين تمثل عالم الطفولة الذي يغادره، ومن ذلك الألعاب والدمى والمكسرات كالجوز، وكانت هذه الأشياء تُهدى غالباً إلى آلهة البيت، أو إلى الإلهتين فينوس ويونو بوصفهما مرتبطتين بالأنوثة والزواج، كما كانت الفتاة تخلع رموز الطفولة الخاصة بها، مثل القلادة الواقية (bulla)، والرداء المركز (toga praetexta)، إن كانت لا تزال ترتديها، في إعلان رمزي عن انتهاء الطفولة والانتقال إلى وضع الزوجة (Laes & Strubbe, 2014, pp. 54, 83).

غير أن الباحثين يبنهون إلى محدودية الأدلة المتاحة عن طقوس عبور الفتيات قبل الزواج، إذ لا توجد أدلة كافية على وجود طقوس علنية معترف بها للفتيات غير طقس الزواج نفسه، فالأدلة المتوفرة لا تظهر وجود طقس روماني علني واضح المعالم للاحتفال ببلوغ الفتاة أو طمئنتها الأول، على نحو يشبه الطقوس العامة المعروفة في ثقافات أخرى، بل لا تتجاوز الإشارات المتوفرة كونها شواهد متناثرة لا ترقى إلى مستوى طقس بلوغ متكامل، ورغم هذه المحدودية، توجد شواهد نصية مبكرة تشير إلى وجود ممارسات رمزية للتخلي عن الطفولة، فالشاعر الساخر بيرسيوس (Persius) الذي عاش في الفترة (34-62م)، يذكر بإيجاز فتاة غير متزوجة تُهدى دمية إلى الإلهة فينوس، مما يعني أن التخلي الرمزي عن أدوات الطفولة كالدمى كان معروفاً، ولو على نحو محدود، بوصفه فعلاً ذا دلالة انتقالية، كما تشير كتابات بعض المؤلفين المسيحيين الذين عاشوا بين القرنين الثاني والخامس الميلادي إلى وجود ممارسات وثنية كانت تقوم بها الفتيات الرومانيات قبل الزواج، فهؤلاء المؤلفون مثل: لاكتانتيوس في كتابه المؤسسات الإلهية، وأرنوبيوس في كتابه ضد الوثنيين، تحدثوا عن عادة إهداء الفتيات للدمى والألعاب وملابس الطفولة إلى الآلهة مثل فينوس، ورغم أن هؤلاء الكتاب المسيحيين كانوا ينتقدون هذه العادات ويرفضونها باعتبارها ممارسات وثنية يجب التخلي عنها، إلا أن ذكرهم لها يعد دليلاً على أنها كانت عادة حقيقية ومعروفة في المجتمع الروماني، واستمرت لفترة طويلة حتى بعد ظهور المسيحية. (Caldwell, 2015, pp. 9-12).

مراسم الزواج:

تظهر طقوس الزفاف الروماني حضوراً قوياً للرموز التراثية التي تحول العروس من فتاة إلى زوجة أمام العائلة والمجتمع، فقد كانت العروس ترتدي سترة صوفية منسوجة على نول قائم (tunica recta)، وتشد بحزام يُربط بعقدة محكمة ومتشابكة يصعب فكها بسهولة، عُرفت باسم العقدة الهرقلية، وكان يُنتظر من العريس أن يقوم بحلها ليلة الزفاف، كما كانت تلبس خفين برتقاليين (lutei socci) ضمن العناصر المميزة لهيئتها الاحتفالية (Treggiari, 1991, p. 179)، أما تسريحة الشعر فكانت تحمل علامة رمزية لافته، إذ كان شعر العروس يُفرق ويُجدل في ست ضفائر، ويُذكر أن أداة تفريق الشعر كانت رمحاً خاصاً يُطلقون عليه اسم

رمح العازب (hasta caelibaris)، وتضيف بعض المصادر الطقسية أن هذا الرمح كان يُغمس في دم مصارع يحتضر (Laes) (Strubbe, 2014, p. 226)، ثم كانت التسريحة تُثبت بشرائط صوفية وتُتوج بإكليل، وبعد ذلك تضع العروس على رأسها حجاب لونه أصفر مائل إلى الحمرة أو برتقالي يشبه ألسنة النار، ويعرف باسم فلامميوم (flammeum) بمعنى الملهب، وهو غطاء كبير يلف الرأس وقد يمتد ليغطي جزءًا من الجسد، ولم يكن اختيار هذا اللون عبثيًا، بل حمل دلالات رمزية عميقة في الثقافة الرومانية؛ فاللون الناري كان يرمز إلى الحيوية والخصوبة المتوقعة من العروس، كما اعتُقد أن له قدرة على طرد الأرواح الشريرة وحمايتها في هذا اليوم، بالإضافة إلى ارتباط هذا الحجاب بكاهنة الإله جوبيتور (Iuppiter)، مما أكسبه بُعدًا دينيًا وطقسية خاصة، وكان من المقرر أن يرفع العريس هذا الحجاب عن العروس عند دخولها حجرة الزفاف، في لحظة رمزية تُعلن بدء حياتهما الزوجية وتُنتهي المراسم الطقسية (Treggiari, 1991, p. 179).

تحمل طقوس الزواج الرومانية دلالات رمزية عميقة، إذ لا تقتصر على إضفاء الطابع الاحتفالي بل تؤسس لرؤية المجتمع إلى الأنوثة والجنس والسلطة، فالحجاب الناري يرمز إلى الخصوبة وفي الوقت نفسه إلى حماية الجسد الأنثوي من الأرواح الشريرة، وهو ما يعكس نظرة المجتمع إلى المرأة ككائن يحتاج إلى الحماية والضبط، أما رمح تفريق الشعر فهو أداة حربية حادة تُستخدم في طقس أنثوي، مما يشير إلى ارتباط الزواج بمعاني السيطرة والقوة، وربما إلى تصور الزواج بوصفه احتلالًا رمزيًا لجسد المرأة، وتُظهر العقدة الهرقلية التي يصعب حلها الصعوبة المتوقعة في فك الرباط الزوجي، لكن في الوقت نفسه، تُبرز دور العريس في هذا الحل، مما يؤكد مركزية السلطة الذكورية في تحديد مسار العلاقة الزوجية منذ لحظة الدخول الأولى.

انتقال العروس إلى منزل الزوج:

يُعد انتقال العروس إلى بيت الزوج في موكب احتفالي من أبرز لحظات العبور في الزفاف الروماني، حتى إنه يعتبر من أشهر علامات حفل الزواج، كان هذا الانتقال يتم في موكب احتفالي، غالبًا دون مشاركة العريس في المسير، وكان يسير على ضوء المشاعل حتى غدت هذه المشاعل رمزًا شاملاً للزفاف، وبعد إقناع العروس بمفارقة أمها وخروجها من بيت أهلها، كانت تسير مصحوبة بالموسيقى والمشاعل ضمن طابع احتفالي عام، ومن الرموز المهمة التي رافقت انتقال العروس، حمل أدوات الغزل كالمغزل والمغزلة، سواء حملتها العروس نفسها أو إحدى مرافقاتها، كعلامة رمزية على الدور المنزلي والأسري للزوجة، وعند وصول العروس إلى بيت الزوج، كانت تؤدي طقسًا رمزيًا يتمثل في دهن قوائم الباب بالزيت أو الدهن، بوصفه فعلًا يحمل معاني الحماية والبركة وإعلان الدخول إلى بيت الزوجية (Treggiari, 1991, pp. 182-183).

ولم تكن مسألة إدخال العروس إلى بيت الزوج مجرد تفصيل اجتماعي، بل ارتبطت أيضًا بالنقاش الفقهي حول ماهية الزواج وتقييمه عن غيره من العلاقات، فقد ورد في النصوص القانونية أن الزواج قد يتم حتى بغياب العريس بشرط أن تُقاد العروس إلى بيته، بينما لا يتم بغياب العروس؛ لأن القيادة إلى بيت الزوج تُفهم بوصفها بيت الزواج، وقد ثار جدل حول ما إذا كان انتقال العروس إلى بيت الزوج شرطًا لازمًا لتكوين الزواج أم مجرد قرينة على إثباته، إلا أن هذه الممارسة ظلت واسعة الانتشار عمليًا بوصفها إشهارًا للرابطة الزوجية (Birkan & Sherman, 1907, pp. 305-306).

مقارنة انتقال الفتاة والفتى إلى مرحلة الرشد:

يظهر الاختلاف البنيوي في مفهوم الرشد بين الجنسين في المجتمع الروماني من خلال المقارنة بين طقوس عبور الفتيان والفتيات، فطقس العبور عند الفتيان كان محددًا بمشهد رمزي شديد الوضوح، حيث يخلع الصبي القلادة الواقية، ويتخلّى عن الرداء المزركش، ليرتدي التوغا الرجولية البيضاء (toga virilis)، وهو انتقال يحدث عادة حوالي سن الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، ويُفهم هذا الطقس بوصفه إعلانًا لدخول الفتى المجال العام بصفته رجلًا وليس طفلًا، مع ما يرتبط بذلك من توسع في الحركة الاجتماعية والحرية داخل المدينة، في المقابل لم يُصاغ الرشد الاجتماعي للفتاة عبر لباس مدني سياسي كالفتى، بل عبر الزواج ذاته، فالفتاة كانت تُنهي الطفولة بتقديم ألعابها ودمى طفولتها للآلهة أو لآلهة البيت، ثم تدخل مباشرة إلى عالم الزوجية بما يحمله من أدوار منزلية وإنجابية (Laes & Strubbe, 2014, pp. 54, 81, 83).

ويُعزز هذا التباين حقيقة أن الصبيان شاركوا في طقس التوغا الرجولية بوصفه احتفالًا بنضجهم الجسدي والسياسي، في حين لا يوجد دليل مماثل على احتفال علني روماني للفتيات عند البلوغ أو الطمث الأول، بل يظهر أن الرومان لم يضيفوا على بلوغ الفتاة أو طمثها الأول دلالة ثقافية أو دينية علنية مشابهة (Caldwell, 2015, pp.9).

يُظهر التباين بين طقوس عبور الفتى والفتاة اختلافًا بنيويًا في مفهوم النضج الاجتماعي وفق الجنس، فالفتى ينال اعترافًا مدنيًا باستقلالته القانونية عبر طقس التوغا الرجولية، مما يجعله عضوًا فاعلًا في المجتمع، بينما تُحرم الفتاة من أي اعتراف مماثل، إذ يقتصر انتقالها على طقس الزواج الذي لا يمنحها استقلالًا، بل ينقلها من سلطة الأب إلى سلطة الزوج، وهذه الفجوة الطقسية تعكس رؤية المجتمع للرجل كفرد وللمرأة كجزء من الأسرة، وتفسر لماذا كان الزواج المبكر مقبولًا وطبيعيًا اجتماعيًا؛ لأنه ببساطة لم يكن هناك طريق آخر أمام الفتاة لتحصل على مكانة اجتماعية سوى بالزواج، وهو ما دفع الأسر إلى إتمام هذا الانتقال في أقرب وقت ممكن بمجرد البلوغ الجسدي.

البعد الطبي والصحي:

لم تقتصر آثار الزواج المبكر على الجوانب القانونية والاجتماعية فقط، بل امتدت لتشمل البعد الطبي والصحي للفتيات، حيث أبدى الأطباء الرومان اهتمامًا بمرحلة البلوغ ومخاطر الحمل في سن مبكرة، حيث سيتم استعراض النظرة الطبية للبلوغ والحمل المبكر، وتحذيرات الأطباء من مخاطر الحمل في سن مبكرة، والعلاقة بين سن الزواج والخصوبة، والمخاطر الصحية والوفيات المرتبطة بالولادة المبكرة، إضافة إلى الآثار النفسية للزواج المبكر على الفتيات.

النظرة الطبية للبلوغ والحمل المبكر:

اهتم الأطباء الرومان برصد التغيرات الجسدية المصاحبة للبلوغ، فدرسوا وناقشوا معظم التحولات التي تطرأ على الجسد في هذه المرحلة محاولين تقديم تفسير فسيولوجي لها، وقد ربطت بعض النظريات الطبية القديمة حدوث هذا التحول الجسدي الحاسم بسن الرابعة عشرة تقريبًا، غير أن اختيار هذا العمر بالتحديد كان غالبًا لأسباب رمزية أو عددية، مثل الأهمية الفلسفية للرقم سبعة ومضاعفاته، وليس لأنه قاعدة بيولوجية مثبتة، ومع ذلك أظهر الطبيب جالينوس (129-216م) فهمًا أكثر دقة وعلمية عندما

أوضح أن البلوغ لا يحدث للجميع في الوقت نفسه، فرغم أن تقسيم مراحل العمر إلى فئات زمنية محددة يفرض تبسيطاً معيناً، إلا أنه أكد أن بعض الأفراد يبلغون بعد إتمام الرابعة عشرة، بينما يحتاج آخرون إلى عام أو أكثر، بشكل عام تتفق النصوص الطبية على جعل النضج الجنسي أي القدرة على الإنجاب هو المعيار الأساسي والأكثر دقة لتعريف بداية البلوغ (Laes & Strubbe, 2014, p. 61)

وقد ميزت النصوص الطبية الرومانية بين علامات البلوغ المشتركة والخاصة بكل جنس، فشملت العلامات المشتركة نمو الثديين كمؤشر عام، بينما تمثلت علامات الأنوثة في تطور الرحم وبدء الطمث، وعلامات الذكورة في بدء إنتاج المنى ونمو الشعر العاني وتطور الخصيتين (Laes & Strubbe, 2014, p. 64)، ولاحظ الأطباء أن النظام الغذائي والتمارين الرياضية تؤثر في توقيت الطمث الأول، أي في توقيت البلوغ الأنثوي (Caldwell, 2015, p. 20)، ووفقاً لتصوراتهم ارتبطت إفرازات البلوغ المنى والطمث بتبدلات صحية، حيث تتحسن صحة البعض بعد تصريف هذه الفضلات الجسدية، بينما قد يزداد ضعف آخرين؛ لأن ذلك يحدث على حساب الحالة الطبيعية للجسم، وبشكل عام تؤسس النظرة الطبية الرومانية للبلوغ بوصفه نقطة التحول التي تسمح بالإنجاب، مع الإقرار بتفاوت الأجساد زمنياً وعدم تقديم سن موحد للجميع (Laes & Strubbe, 2014, pp. 61, 68, 69).

ومن اللافت أن الكتابات الطبية في العصر الإمبراطوري كانت من أكثر المصادر التي اعترفت صراحة على نط الزواج المبكر، حيث أظهرت تصوراتها لبلوغ الفتيات قلقاً من إدخالهن المبكر إلى الزواج وحساسية تجاه المخاطر الصحية لإنجاب الفتيات في سن مبكرة (Caldwell, 2015, pp. 10, 20).

تحذيرات الأطباء من مخاطر الحمل في سن مبكرة:

ركزت النصوص الطبية الرومانية على دراسة التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للبلوغ، كالطمث ونمو الأعضاء وتغير الصوت وظهور الشعر، أكثر من تقديم تحذيرات مفصلة حول مخاطر الحمل المبكر بذاته، غير أن هذه النصوص تضمنت إشارات إلى أن حياة الزوجات صغيرات السن كانت غير محبذة، سواء بسبب خضوعهن الزائد لسلطة الزوج والأب، أو بسبب المخاطر الصحية المرتبطة بالحمل في سن مبكرة (Laes & Strubbe, 2014, p. 61–69, 211).

وقد برزت الكتابات الطبية كأحد الأصوات القليلة التي حذرت صراحة من مخاطر تزويج الفتيات في سن مبكرة، وأظهرت حساسية خاصة تجاه المضاعفات الصحية المحتملة للحمل والولادة في هذه المرحلة العمرية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، محاولات بعض الأطباء تفسير الآثار السلبية المحتملة للحمل المبكر، بل وحتى النتائج السلبية التي قد تترتب على عملية البلوغ نفسها بالنسبة لصحة الفتيات، وقد انعكس وعي الأطباء بارتفاع مخاطر المضاعفات الناتجة عن الحمل والولادة في أوائل مرحلة الشباب على توصياتهم الداعية إلى تأخير سن الزواج، ففي إحدى الرسائل الطبية من القرن الثاني الميلادي، وتحديدًا في رسالة النظام الصحي للفتيات الصغيرات (Regimen for Young Girls) للطبيب روفوس الأفسوسي (Rufus of Ephesus)، وجه نقدًا صريحًا للزواج المبكر ووصفه بأنه غير صحي، مع الدعوة إلى تأخير الزواج حتى سن الثامنة عشرة، استنادًا إلى ملاحظة الأخطار

الناجمة عن الإنجاب المبكر، ورغم تمسك روفوس بالنموذج الطبي السائد الذي كان يرى صحة المرأة على أنها هشة وتحتاج إلى تدخل للحفاظ على توازنها، فقد قدّم بديلاً عملياً عن الزواج المبكر تمثل في برنامج غذائي ورياضي يُنفذ تحت إشراف الوالدين، وكان الهدف من هذا البرنامج الحفاظ على صحة الفتاة، وفي الوقت نفسه كبح الرغبات الجنسية غير المناسبة التي كان يُعتقد أنها تنشأ نتيجة التغيرات البيولوجية المصاحبة للبلوغ (Caldwell, 2015, p. 20).

العلاقة بين سن الزواج والخصوبة:

ترتبط الخصوبة في الفكر الروماني بالروابط الاجتماعي للزواج، إذ كان يُنظر إليها كمعيار يُبنى عليه قرار استمرار العلاقة الزوجية أو إعادة ترتيبها ضمن مصلحة العائلة والنسب، ففي بعض تقاليد الزواج الرومانية، وتحديدًا في نوع معين من الزواج وليس في جميع حالاته، كان الزواج يمر بمرحلتين، في المرحلة الأولى، تعيش الزوجة مع زوجها لكنها تبقى قانونيًا تحت سلطة أبيها، دون أن تنتقل بعد إلى سلطة الزوج، فإذا استمرت المعاشرة الزوجية لمدة عام كامل دون انقطاع، انتقلت الزوجة تلقائيًا إلى المرحلة الثانية، وهي السلطة الزوجية الكاملة للزوج، وكانت هذه السنة بمثابة فترة اختبار عملية للاتفاق الزوجي، يمكن خلالها للزوجين اكتشاف ما إذا كان زواجهما خصبًا ومتوافقًا، فإذا تبين خلال هذا العام أن الزوجة غير قادرة على الإنجاب، أو ظهرت مشاكل في التوافق بين الزوجين، أو حتى في حال وجود شكوك حول نجاح الزواج، كان بإمكان المرأة تفادي انتقالها النهائي إلى سلطة الزوج بمجرد الانقطاع عن المعاشرة المستمرة (كأن تغيب عن بيت الزوج لثلاث ليالٍ متتالية)، مما يمنع اكتمال شرط العام المتواصل، وبالتالي تبقى تحت سلطة أبيها ولا تنتقل إلى سلطة الزوج (Treggiari, 1991, p. 21).

وتؤكد الثقافة الرومانية على قيمة الخصوبة والأسرة ضمن الممارسات الدينية والاحتفاء بالولادة، مما يدعم أن إنجاب الأطفال كان متوقعًا اجتماعيًا داخل الزواج، وأن قدوم الطفل كان يُستقبل عادة بوصفه قيمة عائلية عليا، وقد اهتم القانون الروماني بالجنين بوصفه وراثيًا محتملاً، فوضعت قواعد لسلوك المرأة الحامل بعد التزمل أو الطلاق، ليس حمايةً لحقوق الجنين بقدر ما هو حماية لحقوق عائلة الأب، خشية ضياع وارث أو إدخال وارث مزيف، وتجعل هذه الدلالة القانونية والاجتماعية الخصوبة مرتبطة بتوقيت الزواج، فكلما كان الزواج مبكرًا كان احتمال تحقيق مطلب الإنجاب واستمرار النسب أكبر وأسرع (Rawson, 1991, pp. 9-10).

غير أن هذا الربط المباشر بين التبكير في الزواج وتعظيم الخصوبة قبل بنقد يستند إلى معطيات طبية وحسابات سكانية، فمن الناحية الطبية، لا يعني الزواج عند الطمث الأول بالضرورة فترة خصوبة أطول أو أكثر إنتاجًا؛ لأن عدم النضج الجسدي في أوائل المراهقة يعيق الحمل والولادة، وقد أشار الأطباء الرومان إلى أن الفتيات في السنوات الأولى بعد الطمث الأول أقل احتمالًا للحمل أساسًا، أي أن القدرة الإنجابية لا تكون مستقرة فور البلوغ، كما أن من يحدث لديهن حمل في تلك المرحلة يواجهن خطرًا مرتفعًا للمضاعفات أو الوفاة أثناء الولادة، وهي مخاطر كانت معروفة عند الرومان، ومن الناحية السكانية، حتى لو كان سن الزواج الأول في أواخر المراهقة أو أوائل العشرينات، كانت المرأة قادرة على إنجاب عدد كافٍ من الأطفال للحفاظ على حجم المجتمع وتعويض من يموتون، مما يعني أن مسألة استمرار النسل وحدها لا تفسر تبكير الزواج إلى ما بعد الطمث مباشرة، فلو كان الهدف الوحيد هو ضمان الإنجاب، لكان الزواج في سن السابعة عشرة أو الثامنة عشرة كافيًا لتحقيق هذا الغرض، وبذلك يتضح أن نمط الزواج المبكر

في الإمبراطورية الرومانية كان مدفوعاً بالتوقعات الاجتماعية المرتبطة بدور المرأة المتوقع في المجتمع، كالانتقال إلى دور الزوجة والأم، والحفاظ على شرف العائلة، وتأكيد شرعية النسب، أكثر من كونه مدفوعاً بضرورات الإنجاب أو الاحتياجات السكانية وحدها (Caldwell, 2015, p. 15).

المخاطر الصحية والوفيات المرتبطة بالولادة المبكرة:

تقدم النقوش الجنائزية الرومانية شواهد ملموسة على ارتباط الزواج المبكر بمخاطر صحية قاسية، ومن ذلك نقش يروي قصة امرأة تزوجت في سن الثالثة عشرة، وأنجبت عدة أطفال، ثم توفيت بعد ولادتها الرابعة، حيث توفي الطفل أولاً ثم تلتها الأم، مما يعكس نموذجاً للوفاة المرتبطة بمضاعفات الحمل والولادة في سن مبكرة، وتحمل النصوص الأدبية تلميحات إلى مخاوف نسائية متكررة من مخاطر الحمل، مما يوحي بوجود تجربة اجتماعية واسعة لمضاعفات الحمل والولادة لدى الزوجات صغيرات السن (Laes & Strubbe, 2014, pp. 211–212).

وكانت معدلات الوفاة بين البالغين مرتفعة على الأرجح في المجتمع الروماني، مما خلق بيئة اجتماعية أصبح فيها الموت المبكر، ومن ضمنه موت النساء في سن الإنجاب، جزءاً من واقع الأسرة الرومانية، وفي هذا السياق كانت الولادة في سن صغيرة، خاصة مع تتابع حالات الحمل، تضاعف قابلية المخاطر الصحية ضمن مجتمع يعرف أصلاً هشاشة سكانية وارتفاعاً عاماً في معدلات الوفاة (Rawson, 1991, p. 8).

وتكشف النقوش الجنائزية أيضاً نماذج مؤثرة، مثل نقش يوثق لفتاة تزوجت في سن الرابعة عشرة وتوفيت في سن الحادية والعشرين، مع احتمال أن تكون قد عانت مضاعفات قاتلة أثناء الولادة، وإن كان سبب الوفاة غير مصرح به صراحة في النص الجنائزي، ويظهر التقارب الزمني الشديد بين البلوغ والزواج والإنجاب كيف كانت الأجساد الفتية عرضة لمخاطر أكبر، فالفتيات اللواتي يحملن في أوائل المراهقة يتعرضن لمضاعفات مرتفعة قد تصل إلى الوفاة أثناء الولادة، ومن زاوية طبية، كان إدراك الأطباء الرومان لهذه المخاطر هو ما دفع بعضهم إلى الدعوة لرفع سن الزواج، كما في التوصية الطبية التي حددت سن الثامنة عشرة سناً مناسباً للزواج تجنباً للمضاعفات الصحية، وبهذا تتكشف العلاقة بين التوقعات الثقافية التي كانت تُدخل الفتيات مبكراً في الزواج وبين الوفاة المبكرة كنتيجة غير سعيدة لهذه التوقعات الاجتماعية (Caldwell, 2015, pp. 10, 15, 20).

الآثار النفسية للزواج المبكر:

يمثل الزواج المبكر في المجتمع الروماني انتقالاً نفسياً قاسياً يقطع مرحلة الطفولة فجأة ويلقي بالفتاة في أدوار الزوجة والأم قبل اكتمال نضجها النفسي (Laes & Strubbe, 2014, p. 210)، هذا الانتقال المفاجئ يجرمها من مساحة زمنية تفصل بين النضج الجسدي وتحمل مسؤوليات الكبار، مما يخلق ضغطاً نفسياً ناجماً عن دمج التحول الجسدي بأدوار اجتماعية كاملة في لحظة مبكرة (Caldwell, 2015, pp. 9, 18).

وينتج عن هذا الانتقال ضغط نفسي مزدوج: يتمثل الأول في هاجس دائم بحفظ السمعة والعذرية، والثاني في قلق مستمر من مخاطر الحمل والإنجاب المبكر (Laes & Strubbe, 2014, p. 211)، وقد بلغ الضغط النفسي ذروته عندما تحولت العفة

قبل الزواج من قيمة أخلاقية إلى آلية ضبط اجتماعي، مما خلق لديها خوفاً دائماً على سمعتها ومدى مطابقتها لصورة الزوجة المثالية (Caldwell, 2015, pp. 14-15).

كما شكل الخوف من الحمل والولادة مصدر قلق نفسي إضافي، خاصة مع شيوع مخاطر إنجاب المراهقات وارتفاع معدلات الوفاة بين الزوجات صغيرات السن، وتقدم النقوش الجنائزية صورة صارخة لهذا الألم، كما في مثال امرأة تزوجت في الثالثة عشرة وتوفيت بعد ولادتها الرابعة، مما يظهر كيف تحولت المعاناة الجسدية والنفسية إلى قدر اجتماعي مقبول، هذا التطبيع للألم جعل المعاناة جزءاً متوقعاً من التجربة الأنثوية، مما شكل الذات الأنثوية وإدراكها لجسدها وحياتها (Laes & Strubbe, 2014, pp. 211-212).

وتمثل الأثر النفسي الأعمق في تشكل الذات الأنثوية عبر فضائل زوجية مفروضة، حيث صيغت هوية الفتاة وفق منظور المجتمع لا وفق ذاتها، مما جعلها تعيش في مراقبة ثقافية دائمة لسلوكها وجسدها (Caldwell, 2015, pp. 10-16)، وقد ارتبط تصور الزواج للفتيات تاريخياً بثقافة الخضوع والامتثال أكثر من كونه شراكة متكافئة، مما يعكس بنية أسرية تقدم الأشخاص ضمن أوضاع أسرية قبل الحديث عن الحقوق الفردية (Gaius, 1932, p.8).

الزواج المبكر للفتيات في سياق النخبة السياسية:

يشكل الزواج في المجتمع الروماني خاصة داخل النخبة ظاهرة مركبة، تتجاوز كونها علاقة أسرية خاصة لتغدو أداة أساسية في إعادة إنتاج النفوذ، وبناء شبكات الولاء والتحالف، إذ يُفهم ضمن شبكات معقدة من المجتمع والقانون والاقتصاد والأعراف، وليس ضمن الحياة الخاصة فقط، وفي هذا الإطار يأتي الزواج المبكر للفتيات، كإحدى الممارسات التي تعكس تداخل البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل الإمبراطورية الرومانية (Treggiari, 1991, p. 124)، وقد تجاوز الزواج في النخبة الرومانية كونه مجرد علاقة أسرية، ليعمل كأداة استراتيجية لإعادة إنتاج النفوذ، وبناء شبكات الولاء والتحالف، وتكرر في التاريخ الروماني أمثلة زواج الشخصيات السياسية الكبرى، مثل: زوجات بومبي وأغسطس، بوصفها نماذج تاريخية يعاد استحضارها، لفهم كيف كان الزواج والطلاق والإنجاب جزءاً من الاستراتيجيات الأسرية والسياسية (Corbier, 1991, p. 47)، ولم يكن اختيار الزوج أو الزوجة قائماً على اعتبارات رومانسية بالدرجة الأولى، بل كان خاضعاً لاعتبارات المكانة الاجتماعية والتحالفات الأسرية، ويوضح تتبع مسار الأسرة من مرحلة التفاوض إلى الخطبة ثم الزفاف، كيف كانت هذه العملية الاجتماعية تُدار فيها المصالح والروابط بين العائلات، مما يجعل تزويج البنات أداة ملموسة لبناء التحالفات داخل الطبقات العليا (Treggiari, 1991, pp. 183, 205, 229).

كما أن الزواج في المجتمع الروماني، لم يكن علاقة شخصية بين فردين، بل مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تنظيم العلاقات بين العائلات، وضمان استمرارية النسب الشرعي، ولذلك ارتبط مباشرة بالبنية القانونية للأسرة، وبمكانة العائلة داخل المجتمع، كما أن توقيت الزواج لم يكن مسألة فردية تخص الفتاة، بل قرار عائلي تتحكم فيه اعتبارات المكانة والسمعة وهو ما يجعل الزواج وسيلة لإدارة العلاقات بين البيوت الرومانية، وبذلك كان الزواج المبكر للفتيات جزءاً من استراتيجية اجتماعية، هدفها إدخال الفتاة في

شبكة العلاقات الأسرية التي تُنتج الولاءات والتحالفات (Caldwell, 2015, pp. 6, 7)، ولا يفهم موضوع الزواج بمعزل عن استراتيجيات الأسرة، ومنها الطلاق وإعادة الزواج والتبني، بوصفها آليات لإعادة إنتاج النسب والمكانة، فانتقال الأسرة من التفاوض إلى الخطبة ثم الزفاف كمسار اجتماعي تُدار فيه المصالح والروابط بين العائلات، وهو ما يجعل تزويج البنات أداة ملموسة لبناء التحالفات داخل الطبقات العليا (Treggiari, 1991, pp. 205, 229).

وتُعد زواجات يومي، مثلاً كلاسكيًا على توظيف الزواج في الاستراتيجية السياسية، حيث أصبحت زواجاته وطلاقاته، وإعادة زواجه نموذجًا متكررًا لفهم الزواج ضمن سياق التحالفات العائلية والسياسية، مما يكشف أن الزواج لم يُعامل كعلاقة خاصة، بل كأداة لإنتاج التحالفات بين البيوت الأرستقراطية، وإعادة ترتيبها، وعلى نحو مماثل أصبحت أسرة أغسطس نموذجًا يُستحضر لفهم العلاقة بين الزواج والسياسة العامة في الإمبراطورية، حيث يفهم الزواج داخل أسرة أغسطس ضمن منطق أخلاقي وتشريعي، في إطار مشروع إصلاح يهدف إلى تعزيز الزواج الشرعي والإنجاب، ويمكن تلخيص النتائج السياسية المرجوة في هذا السياق، بتعزيز الشرعية السياسية وإنتاج ورثة شرعيين وتوطيد العلاقات بين الأسر الحاكمة (Rawson, 1991, pp. 47–50).

وكان الزواج من أهم الآليات، التي تُنهي مرحلة الشباب، وتدخل الفرد في أدوار الأسرة والمكانة، وهو ما يجعل النخبة أكثر ميلاً لتبكير زواج البنات، لضبط الانتقال والسمعة والتحالفات، وتبرز مكانة التدبير الأسري في بيئة الطبقات العليا، من خلال الاهتمام الواضح بمراحل التفاوض والخطبة، وما قبل الزواج، حيث تتحول ترتيبات الزواج إلى جزء من إدارة العلاقات بين الأسر (Laes & Strubbe, 2014, pp. 197, 210). وكان الزواج في المجتمع الروماني يتبع البلوغ الجسدي مباشرة في كثير من الحالات؛ لأن النظرة الاجتماعية كانت تربط بين الأنوثة والقدرة على الإنجاب، فكانت الفتاة تُدفع سريعًا إلى دور الزوجة، ولم يكن هذا التبكير ناجمًا عن حاجة حقيقية لزيادة عدد السكان، بل كان نتاج توقعات اجتماعية وثقافية حول دور المرأة، التي تُرى أن مكانها الطبيعي هو الزواج والأمومة، وقد ازدادت هذه التوقعات صرامة في البيئات ذات المكانة الاجتماعية المرتفعة، حيث كانت الطبقة الأرستقراطية أكثر تمسكًا بالزواج المبكر، ليس فقط للحفاظ على شرف العائلة، من خلال ضمان عذرية الفتاة قبل الزواج، ولكن أيضًا للتحكم في سلوكها اليومي وتحركاتها، ومنعها من اتخاذ أي قرارات مستقلة قد تضر بسمعة الأسرة (Caldwell, 2015, p. 7).

وانتقالًا إلى الأدلة الجنائية يقدم نقش فانيا (Fannia) والذي يرجع للعصر الجمهوري، شاهدًا اجتماعيًا مهمًا على زواج بنات النخبة في سن مبكرة، حيث يفيد النقش أن مينوكيوس تزوج فانيا، وهي في سن الرابعة عشرة، وأنه عدّ هذا التفصيل جدًّا بالذكر على شاهد قبرها، إلى جانب عمرها عند الوفاة، وهو واحد وعشرون عامًا، ويحمل النقش لغة معيارية عن العفة والطهارة إذ يُصوِّرها شديدة الاحتشام، حتى إنه يذكر أنها لم تمش وحدها في الأماكن العامة، مما يعكس الضغط السلوكي والثقافي على الزوجة الشابة في بيئة النخبة، أما على المستوى الصحي فتسوق مراسلات بلينيوس الأصغر مثلاً مفيد بأن زوجته كالبورنيا (Calpurnia) كادت تموت، بسبب إجهاض خطير نتيجة صغر سنها، وهو ما يُعد إشارة مباشرة إلى المخاطر الصحية للحمل في سن مبكرة لدى المراهقات، ويُوضع هذا المثال ضمن سياق أوسع، يبين أن عدم النضج الجسدي في بدايات المراهقة، يمكن أن يعيق الحمل والولادة، مما يجعل الزواج والإنجاب المبكرين مسارًا عالي الكلفة صحيًا (Caldwell, 2015, pp. 10, 15).

النتائج:

- أثبت البحث أن شرط الرضا في القانون الروماني ظل نظريًا، إذ كانت السلطة الأبوية هي الفاعل الحقيقي في قرار الزواج، مما جعل إرادة الفتاة عنصرًا تابعًا لمصالح الأسرة في الشرف والتحالفات.
- كشف البحث أن معيار الأهلية للزواج ارتبط بالبلوغ الجسدي والخصوبة، لا بالنضج النفسي أو الاجتماعي، مما جعل السن أداة تنظيمية لا آلية لحماية الطفولة.
- بيّن البحث أن المهر لم يكن مجرد تفصيل مالي، بل أداة للضبط الاقتصادي والاجتماعي، أسهمت في تبكير الزواج كحل للضغوط المالية أو التنافس الطبقي على المكانة.
- أظهرت الدراسة أن العذرية كانت آلية ضبط اجتماعي وقانوني لحماية شرف الأسرة ونسبها، مما جعل الزواج المبكر وظيفة وقائية لاحتواء النشاط الجنسي للفتيات قبل الزواج.
- كشفت طقوس العبور عن اختلاف جوهري في تصور النضج بين الجنسين؛ فالرشد الاجتماعي للفتاة تحقق بالزواج ذاته، بينما تحقق للفتى بطقس مدني مستقل، مما يعكس بنية اجتماعية تدفع الفتاة سريعًا إلى دور الزوجة دون انتقال تدريجي.
- أظهرت الشواهد الطبية والجنائية وعيًا بمخاطر الحمل المبكر، لكن التحذيرات الطبية بقيت محدودة الأثر أمام ثقل العرف والسلطة الأبوية، مما يؤكد هيمنة الاعتبار الاجتماعي على الاعتبار الصحي في تحديد توقيت الزواج.
- خلص البحث إلى أن الزواج المبكر كان جزءًا من منظومة متكاملة أعادت إنتاج النفوذ والتحالفات داخل النخبة، وجسدت كيف تداخل القانون والاقتصاد والطقس مع السلطة الأبوية لإدامة ممارسة اجتماعية مستقرة.

الخلاصة:

تخلص هذه الدراسة إلى أن الزواج المبكر للفتيات في الإمبراطورية الرومانية لم يكن ممارسة طارئة أو معزولة، بل كان ظاهرة اجتماعية نتجت عن تشابك منظومة من العوامل القانونية والأسرية والاقتصادية والثقافية، وقد تجاوزت وظيفته كونه مجرد علاقة خاصة بين فردين، ليصبح أداة لإعادة إنتاج البنية الاجتماعية وتنظيم التحالفات بين البيوت وضمان استمرارية النسب الشرعي. وقد أوضحت الدراسة أن الإطار القانوني للزواج، رغم تأكيده النظري على عنصر الرضا، ظل خاضعًا في التطبيق العملي لسلطة رب الأسرة، مما جعل إرادة الفتاة محدودة الأثر في تحديد مصيرها الزوجي، كما أن معيار الأهلية القائم على البلوغ الجسدي دون النضج النفسي، جعل الزواج يتبع البلوغ مباشرة، وربط بداية الدور الاجتماعي للفتاة بقدرتها الإنجابية، مما أسهم في ترسيخ التبكير كقاعدة اجتماعية وليس كخيار فردي.

كما كشفت الدراسة أن المهر تجاوز كونه أداة مالية ليصبح آلية للضبط الاجتماعي والاقتصادي، تتحكم في توقيت الزواج وتوجهه وفق حسابات المكانة والتنافس الطبقي، أما العذرية فلم تكن مجرد قيمة أخلاقية، بل نظامًا قانونيًا واجتماعيًا لحماية شرف الأسرة وشرعية نسبها، مما جعل الزواج المبكر وظيفة وقائية تهدف إلى احتواء النشاط الجنسي للفتيات في إطار شرعي يمنع الفضيحة ويصون التحالفات العائلية.

وبيّنت طقوس العبور الفجوة البنيوية في مفهوم النضج بين الجنسين، فالفتى كان يحصل على اعتراف مدني باستقلالته عبر طقس التوغا الرجولية، بينما كانت الفتاة تُدفع من الطفولة مباشرة إلى الزواج دون فترة انتقالية معترف بها اجتماعيًا، مما جعل الزواج نفسه علامة رشدها الوحيدة. وقد أظهرت الشواهد الطبية والجنائية إدراكًا محدودًا لمخاطر الحمل المبكر، لكن التحذيرات الطبية بقيت أقرب إلى الاستثناء النخبوي منها إلى سياسة اجتماعية، ولم تستطع كسر هيمنة العرف والسلطة الأبوية. وعليه، فإن هذه الدراسة تؤكد أن الزواج المبكر في المجتمع الروماني لم يكن نتاج حاجة سكانية أو ضرورة بيولوجية، بل كان نتاج منظومة أخلاقية وقانونية واقتصادية متكاملة، أعادت إنتاج نفسها عبر الزمن، وجسدت كيف كان المجتمع الروماني ينظر إلى الفتاة ليس كفرد مستقل، بل كجزء من كيان أسري تُدار مصالحته وفق اعتبارات النسب والشرف والمكانة. وبهذا يظل الزواج المبكر نافذة لفهم أعمق لبنية السلطة، وتوزيع الأدوار بين الجنسين، وآليات الضبط الاجتماعي في المجتمع الروماني القديم.

المصادر والمراجع:

- Batrinis, M. L. (2004). The significance of the number seven in ancient Greece and its relation to endocrinology. *Hormones*, 3(4), 266–267.
- Birkan, A. T., & Sherman, C. P. (1907). Marriage in Roman law. *Yale Law Journal*, 16(5), 303-327.
- Boll, F. (1912). Hebdomas. In *Real-Encyclopädie der classischen Altertumswissenschaft* (Vol. 7, pp. 2547–2578). J. B. Metzler.
- Caldwell, L. (2015). *Roman girlhood and the fashioning of femininity*. Cambridge University Press.
- Corbier, M. (1991). Divorce and adoption as Roman familial strategies. In B. Rawson (Ed.), *Marriage, divorce, and children in ancient Rome* (pp. 47-78). Oxford University Press.
- Evans-Grubbs, J. (2007). The age of marriage in ancient Rome. *Mouseion: Journal of the Classical Association of Canada*, 7(1), 67–71.
- Frier, B. W. (2015). Roman law and the marriage of underage girls [Review of the book *Spouse bambine: Risaleza, diffusione e rilevanza giuridica del fenomeno in età romana. Dalle origini all'epoca classica*, by I. Piro]. *Journal of Roman Archaeology*, 28, 651-664.
- Gaius. (1932). *The four commentaries on the institutes of the civil law* (S. P. Scott, Trans.). Central Trust Company. (Original work published 2nd century CE).
- Jaramaz Reskušić, I. (2023). Prostitution in the context of Roman criminal law. *IUS ROMANUM*, (2), 218-236.

Laes, C., & Strubbe, J. (2014). *Youth in the Roman Empire: The young and the restless years?* Cambridge University Press.

Panchenko, D. (2006). Solar light and the symbolism of the number seven. *Hyperboreus*, 12, 21–36.

Pediatrics. (1973). Hippocrates on the seven divisions of a man's life. *Pediatrics*, 51(6), 971.

Rawson, B. (Ed.). (1991). *Marriage, divorce, and children in ancient Rome*. Oxford University Press.

Treggiari, S. (1991). *Roman marriage: Iusti coniuges from the time of Cicero to the time of Ulpian*. Oxford University Press.

Wikipedia contributors. (2021, February 9). Symbolism of the number 7. In *Wikipedia, The Free Encyclopedia*. Retrieved February 24, 2026, from https://en.wikipedia.org/wiki/Symbolism_of_the_number_7